

نظام الإدارة البيئية كآلية لتحقيق جودة المنتج ونظافته

الدكتور حسن حميدة¹

مقدمة

لقد أصبحت أنماط الإنتاج و الاستهلاك في الوقت الحالي لا تتناسب و متطلبات الحياة الاجتماعية و لا مقتضيات السوق العالمية ، إذ أصبح المستهلك اليوم يهتم أكثر بمسألة الجودة و نوعية المنتج من ناحية التصميم و التغليف و المكونات و مدى تأثيره في صحة الإنسان أو أمنه وسلامته، و بناء على ذلك أصبح من الواجب على أصحاب المؤسسات الصناعية أن يضمنوا الاعتبارات البيئية في إستراتيجية العمل و في خططهم طويلة المدى ، و هذا لضمان بقائهم في بيئة العمل و القدرة على مواجهة المنافسة من باقي المنشآت التي تضمن اعتبارات المحافظة على البيئة في قرارات النشاط الاقتصادي و المالي و التسويقي ، لذا أصبح من الضروري إنشاء و تنفيذ نظم الإدارة البيئية بدءا من عملية التخطيط إلى التنظيم و التوجيه و المراقبة إلى التسويق .

و على هذا الأساس اعتمدت الهيئات الحكومية أدوات التقييم البيئي على الشركات و المؤسسات الصناعية من أجل الوصول إلى مقاييس مناسبة تضمن القدرة على المنافسة العالمية و الإنتاج الأنظف الصديق للبيئة و هذا لضمان استمرارية عمل هذه الشركات، هذا الالتزام كان في بداية الأمر تطوعيا و لكنه الآن أصبح شرطا في التعامل مع معظم البنوك المحلية و العالمية و شركات التأمين. و تسهر اليوم المنظمات العالمية لتطبيق نظام الإدارة البيئية من أجل تحقيق جودة المنتج و نظافته بفرضها للمواصفات القياسية العالمية بما يعرف بالإيزو و هذا يتوافق مع متطلبات اتفاقات التجارة العالمية و كذلك المواصفات و المعايير التي

¹ أستاذ محاضر بكلية الحقوق جامعة سعد دحلب- البليدة-

طورت على المستويات المحلية والأوروبية و التي تؤثر بدرجة كبيرة على الصناعات عالميا.

للتفصيل أكثر في الموضوع ارتأينا أن نتطرق دراستنا من مسألة دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق جودة المنتج و نظافته و عليه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى اعتبار نظام الإدارة البيئية كأداة فعالة لتحقيق جودة المنتج و نظافته ؟

للإجابة على الإشكالية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: مفاهيم حول الإدارة البيئية و جودة المنتج.

المطلب الثاني: الإطار النظري لنظام الإدارة البيئية و الجودة

المطلب الثالث : تطبيقات الإدارة البيئية للمؤسسات في الجزائر

المطلب الأول: مفاهيم حول الإدارة البيئية و جودة المنتج

نظرا إلى أن الدراسات المتعلقة بالإدارة البيئية و جودة المنتج تعتمد أكثر على المصطلحات التقنية و العلمية فسنحاول في البداية التطرق إلى تحديد بعض المفاهيم الأساسية لهذه المصطلحات والتي لم يتعود رجل القانون عليها و سنتناولها كما يلي:

أولا: الإدارة البيئية.

الإدارة البيئية هي امتداد لمفهوم الإدارة بمعناه العام و خاصة عند تطبيقه في مجالات الإنتاج، و الإدارة البيئية تعتمد عند التنفيذ إلى أساليب الإدارة التقليدية وهي التخطيط، التنظيم، التوجيه من خلال آليات مختلفة الأنواع و الأشكال لتحقيق أهداف محددة و تقييم الأداء ثم تصحيح المسار.¹

كما تعرف الإدارة البيئية المتكاملة على أنها نسق إداري متكامل يتحقق من خلال التزام مستويات الإدارة العليا و متخذي القرار التنموي و السياسي ، و اقتناعهم الكامل بتطبيقه للوصول بالدولة إلى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، و تتحقق الإدارة البيئية من خلال التعرف الصحيح على الموارد المتاحة و التخطيط السليم لاستغلالها مع الترشيح في استهلاك الموارد الطبيعية للدولة و الحفاظ على صحة أفراد المجتمع ، كما تحقق هذه الإدارة الإنتاج الأنظف و الحد من التلوث بما يضمن رفاهية الأجيال الحالية و المستقبلية.²

ثانيا : نظام الإدارة البيئية:

يعرف نظام الإدارة البيئية على أنه نظام الإدارة ككل و الذي يحتوي على الهيكل التنظيمي للمنظمة ، أنشطة التخطيط ، المسؤوليات ، الإجراءات ، العمليات و

¹ نادية حمدي صالح الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات) المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003.ص75

² سامية جلال سعد الإدارة البيئية المتكاملة المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2005.ص 03

الموارد اللازمة ، التطوير ، تطبيق ، تحقيق ، مراجعة و المحافظة على السياسة البيئية.¹

ثالثا : السياسة البيئية و الغاية البيئية

السياسة البيئية هي بيان صادر عن المنظمة أو الشركة بالنوايا و الأسس المتعلقة بالأداء البيئي ككل و التي ترسم إطارا للعمل و إرساء الغايات و الأهداف البيئية.²

أما الغاية البيئية فهي هدف بيئي عام ناتج من السياسة البيئية التي تتعهد الشركة بتحقيقها و التي يمكن قياسها حسب الاستطاعة.³

رابعا : المنظمة

المنظمة هي شركة أو مشروع أو معهد،...الخ.. أو أجزاء من هذه الكيانات و التي لها أقسامها و إداراتها.⁴

خامسا: الجودة

"هي إنتاج السلعة بصورة محققة للمواصفات التي تم إعدادها بناء على دراسات مسبقة لاحتياجات المستهلكين".⁵

و تعرف أيضا " ترجمة احتياجات و توقعات العملاء بشأن المنتج الى خصائص محددة تكون أساسا لتصميم المنتج و تقديمه للعميل بما يوافق حاجاته و توقعاته".⁶

كما تعرف على أنها " درجة عالية من الأداء يقدمها المنتج كما يتوقعها المستهلك".

و نظام الجودة نظام جماعي يشترك فيه جميع العاملين و لا يقتصر على إدارة واحدة مثل إدارة مراقبة الجودة وحدها و إنما هي نظام تكاملي بين كافة العناصر البشرية و المادية و الآلات و السعر و الشكل النهائي للمنتج و التوافق مع احتياجات السوق.⁷

³ .نادية حمدي صالح المرجع السابق ص 207.

² . نفس المرجع ص 208.

³ . نفس المرجع ص 208.

⁴ . نفس المرجع ص 209.

⁵ . نفس المرجع ص 201.

⁶ . حسين عبد العال محمد الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة و المواصفات القياسية .دار الفكر الجامعي الإسكندرية

مصر 2006. ص101

⁷ . نفس المرجع ص 56.

كما تعتبر تنظيم يساعد العاملين على أداء أعمالهم بمستوى متميز من الأداء طبقا للمواصفات المطلوبة مع توقع المستقبل و بإشراك كافة عناصر المشروع. و جرى الاتفاق على أن إدارة الجودة تطلق على المنتج سواء كان صناعي أو خدمي.

و لضمان تحقيق الجودة المطلوبة يجب أن يكون هناك نظام تحدد فيه الترتيبات التي يضعها المصنع طبقا لمواصفة قياسية معينة .مع مراعاة بعض المتطلبات مثلا:

- أن يؤدي هذا النظام إلى الإقلال من تكاليف الجودة أي يحد من إنتاج المعيب.
- أن يؤدي إلى الإقلال من التغيير في تصميم المنتج.
- أن يؤدي إلى الإقلال من المخاطرة الناتجة عن عيوب المنتج .
- أن يقلل من شكوى المستخدم.
- أن يؤدي إلى تحسين مركز المؤسسة في السوق.
- لأن يؤدي إلى تحقيق عائد أكبر.

سادسا : الأيزو

هي الحروف الأولى من اسم المنظمة العالمية للمواصفات تأسست عام 1946 و يقع مقرها في سويسرا ، و هي منظمة غير حكومية و ليست عضوا في الأمم المتحدة تتولى إصدار المواصفات العالمية الجديدة كل سنة ، و تعمل على توحيد معايير الجودة لتسهيل التجارة الدولية من خلال وضع مواصفات معينة للمنتج الصناعي أو الخدمة بحيث يكون على مستوى من الجودة و المنافسة.¹

و قد تتعدد مسميات المواصفات القياسية المحلية بحسب الاسم الذي تطلقه كل دولة، و لكن تكون متشابهة مع المواصفات القياسية الدولية ، كما تعتبر الأيزو مواصفة محددة لها معنى موحد متفق عليه بأي لغة و من أي منظور و هي تركز على علاقة المورد و المشتري.²

أ.أنواع الأيزو³ تتنوع مجالاتها بتنوع النشاط سواء كان صناعي أو خدمي ، لكن حاليا لم تشمل المواصفات المتفق عليها دوليا كافة المجالات، و يمكن حصرها فيما يلي:

¹ نفس المرجع ص 95.

² نفس المرجع ص 101.

³ نفس المرجع ص 106 و ما بعدها

1. الأيزو في مجال الصناعة :

يهدف إلى نشر المعلومة الأساسية للتحويل لنظام الجودة و تأكيدها في مجال الانتاج في المصنع و في الشركات ، و يراعي رغبات العميل الحالية و المستقبلية و يحقق للمصنع فوائد منها:

- تحسين مجال الإنتاج من حيث النوع و الكم.
- خفض التلف خلال التشغيل.
- تحسين علاقات و معنويات العاملين.
- تحسين علاقات العميل و المورد.
- ضمان جودة المنتج من حيث الاختيار و الاستخدام.
- و قد أفردت المنظمة العالمية للمواصفات لمجال الصناعة الأيزو 9000.

2. الأيزو في مجال الخدمات:

و قد أفردت المنظمة لمجال الخدمات الأيزو 9004 الجزء الثاني باسم عناصر جودة الإنتاج و نظام الجودة و تطبق على كل عملية خدمية و تتعدد مجالات الخدمة التي شملتها المواصفة لتشمل:

- الضيافة، الصحة، الاتصالات، الصحة، الصيانة، المرافق، التجارة العامة، العمليات المالية، الاستشارات الإدارية و الفنية ،العمليات المهنية القانونية الهندسية الأمنية الإدارية ،البحوث و التطوير.....
- و هي تعتمد على مسألة الاستقبال، التجهيزات، الأثاث، الديكور، الألوان، التهوية و الإضاءة، الإقناع.....

3. الأيزو في مجال الحاسب الآلي

و قد خصصت لها المنظمة رقم 9000-3 و هي خاصة بتطوير و تقديم و صيانة البرامج.

4. الأيزو في مجال البيئة: و يمثلها رقم 14000.

لقد حددت المنظمة مواصفات خاصة بالحفاظ على البيئة و هي الأيزو 14001 و هي تضم متطلبات ينبغي توافرها لإنشاء شركة أو نظام قوي للجودة و هي وجوبية و تتمثل في:

- السياسة البيئية
- التخطيط: و هو يأخذ خمس خطوات:

1. تعريف المظاهر البيئية للأنشطة و المنتجات و الخدمات التي يمكن التحكم فيها.

2. تحديد المظاهر البيئية (الآثار البيئية)

3. تحديد المتطلبات القانونية للحفاظ أو منع أو الإقلال من التلوث.

4. تحديد الأغراض و الأهداف البيئية من أي منتج . كالإقلال من استخدام المواد الكيماوية

5. إقامة نظام ثابت للبيئة :و تتعلق بتحديد المسؤوليات و الوسائل و الزمن..

- تطبيق نظام إدارة البيئة: نظمها الفقرات 4-4 من الأيزو ، و هي سبعة مراحل:

1. التنظيم و المسؤوليات و توفير الموارد البشرية./ الفقرة 4-4-1 من الأيزو

2. التدريب./ الفقرة 4-4-2 من الأيزو 14001

3. الاتصالات/ الفقرة 4-4-3 من الأيزو 14001.

4. الإبلاغ و التقارير فيما يتعلق بتنفيذ برنامج البيئة (الجهات الخارجية).

5. توثيق نظام إدارة البيئة ورقي أو الكتروني للمعلومات البيئية.

6. ضبط الوثائق.

7. ضبط العمليات و تختص بتخطيط النشاط البيئي و العمليات المرتبطة

بالمظاهر البيئية.

- الفحص و الإجراءات التصميمية (المراقبة و التقييم لمدى فعالية النظام) .

- مراجعة الإدارة للنظام للتأكد من التحسن و التعديلات و التوقعات و مواكبة التطور و معلومات السوق و حوادث البيئة.

ب. العلاقة بين الجودة و الأيزو يمكن تشبيه شهادة الأيزو بشهادة الخلو من الأمراض أو شهادة حسن السيرة و السلوك أي أنها تساعد على مرور المنتجات ، وهي تعتبر أداة تسويقية فعالة و تخفف الضغوط التنافسية و متطلبات العبور إلى لأسواق العالمية.¹

و لهذا فإن الأيزو يمثل نظاما للجودة يقوم على مواصفات موثقة ، و هذا ما يعني تكامل الأيزو و الجودة .

المطلب الثاني: الإطار النظري لنظام الإدارة البيئية و الجودة

يؤدي الأخذ بنظام الجودة و الإدارة البيئية إلى نتائج ايجابية تعود على المؤسسة خصوصا و على البيئة عموما ، و لذلك فهي لها أهمية من الناحية

¹ . نفس المرجع ص 97.

الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية بالدرجة الأولى ، لكن لكي تكون هذه النتائج محققة فلا بد أن يتبع في ذلك خطوات و آليات إن على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات ، فما هي إذن النتائج المتحصل عليها عند الأخذ بنظام الجودة وما هي أهمية الإنتاج الأنظف ؟ و فيما تتمثل خطوات و آليات الإدارة البيئية ؟

أولاً: النتائج المتحصل عليها عند الأخذ بنظام الجودة :¹

يؤدي الأخذ بنظام الجودة إلى تحقيق النتائج التالية:

- 1.تحسين الربح و القدرة على المنافسة :البيع بأسعار أعلى مع إرضاء العميل فيزيد كمية المبيعات.
- 2.زيادة الفعالية التنظيمية: الجودة تفرز قدرة أكبر من العمل الجماعي و تحسين الاتصالات و إشراك جميع العاملين في حل المشاكل و تحسين العلاقة بين الإدارة و الموظفين.
- 3.تحقيق رضا العميل : بالتعرف على احتياجات و رغبات العميل مما يقلل من الخسائر في المبيعات.
4. الاستعانة بالتقنيات الحديثة.
- 5.تقليل الخسائر فيما يتعلق بالإتلاف أو التقليل من الغرامات و الشروط الجزائية.

ثانياً: أهمية الإنتاج الأنظف

يؤدي الإنتاج الأنظف في العمليات الصناعية إلى الحفاظ على المواد الخام و الطاقة، و الإقلال من تولد المخلفات السامة، و الحد من الملوثات التي تسبب أضراراً بيئية، و بالنسبة للمنتجات فإن الإنتاج الأنظف يؤدي إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة طوال حياة المنتج ، و إدخال الاعتبارات البيئية في تصميم المنتج ،مما يسهل استخدامه و صيانتته و تدوير الجزء الأكبر منه عند نهاية الاستخدام.

كما يؤدي إلى رفع كفاءة الإنتاج و الإقلال من الإنتاج المعيب ، و زيادة الربحية و القدرة التنافسية.

ثالثاً: خطوات إدارة شؤون البيئة

تجري عملية إدارة شؤون البيئة سواء على مستوى المؤسسة أو المجتمع في سلسلة من الخطوات التي تتابع في تسلسل منطقي لتحقيق أهداف معينة في إطار

¹.نفس المرجع ص 60.

سياسات واستراتيجيات تناسب ظروف كل مؤسسة أو مجتمع في وقت ما، و تتمثل هذه الخطوات في المتطلبات التالية:¹

1- تفعيل الأدوات التشريعية (القوانين واللوائح التنفيذية) والتي تعتبر من أهم الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف.

2- توفير الإطار التنظيمي والهياكل اللازمة (المؤسسات الإدارية و التقنية) المناسبة لتطبيق اللوائح والتشريعات والتي لها صلاحية إصدار اللوائح والأوامر الإدارية واستعمال الأدوات الاقتصادية التي تساعد على تحقيق أهداف التشريع، كما يجب أن تتوفر على الموارد المالية والبشرية وتحديد المسؤوليات والتنسيق بينها .

3- لابد من وجود مجموعة من الأدوات والإجراءات و الاشتراطات الخاصة مثل التراخيص الخاصة بأنشطة معينة في حالات معينة ، كدراسات تقييم الآثار البيئية للأنشطة . هذه التراخيص هي التي تحدد بالتفصيل ما يفترض الالتزام به في الأنشطة المختلفة حفاظا على البيئة طبقا للإستراتيجية والأهداف المقررة على المستوى الوطني، وعلى مستوى الوحدات الإنتاجية .

4- لابد من وجود نظام رقابي يعمل على جمع البيانات وتحليلها وتقديم النتائج.

5- إذا تبين أن الالتزام المطلوب لم يتحقق فلا بد من اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق الالتزام، ولا تعني هذه بالضرورة العقوبات بأنواعها، بل تدرج من تقديم المساعدة الفنية وربما المالية لاتخاذ إجراءات تصحيحية مرورا بالتنبيه والإنذار، وصولا إلى العقوبات المتدرجة طبقا لطبيعة واقعة عدم الالتزام و الضرر الناجم عنه ، ويجب الملاحظة أن نظام الوقاية الفعال هو نظام المبادئ التي يتوقع الأخطاء قبل وقوعها ، ويعمل على وضع الأساليب المانعة ويعمل على وضع مبدأ الوقاية.

6- هناك حاجة لمراجعة هذه الإجراءات وتحليل نتائجها ، وما واجهها من صعوبات ، وما يكشف عنه عند تطبيقها من قصور تمهيدا لتعديل التشريعات والتنظيمات واللوائح ، وتمهيدا لدورة تكون أفضل من سابقتها في تحقيق الهدف .

رابعاً: المستويات المختلفة لإدارة البيئة :

يقتضي الأمر أن نميز بين مستويين هما : الإدارة البيئية على مستوى الدولة (الحكومة) ، والإدارة البيئية على مستوى الوحدة الاقتصادية، وأهداف المستوى الثاني هي الالتزام بما يحدده المستوى الأول من صفات ، ويهدف المستوى الأول إلى الحفاظ على بيئة صحية للإنسان ولكل مظاهر الحياة في المحيط الحيوي الذي

¹ نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات) ص76 و ما بعدها، مرجع سابق.

يعيش فيه ، والعمل على التوازن البيئي وتحقيق الهدف الإستراتيجي للتنمية المستدامة . وللتفصيل أكثر سنتطرق إلى هذين المستويين على التوالي :
أ. الإدارة البيئية على مستوى الدولة.

تتطلب الإدارة البيئية على هذا المستوى مراعاة ما يلي:¹
إن البيئة ليست قطاعا رأسيا قائما بذاته كما هو في النقل ، المياه ، الكهرباء... إلخ ، بينما هي تقطع عرضا في كل القطاعات ذات التنظيم الرأسي ، وعليه يقاس مدى مصداقية الحكومات في تبني نظام الإدارة البيئية المتكاملة بمدى إيجاد جهاز مسؤول عن شؤون البيئة في الدولة (كالوزارة ، أو جهاز خاص بالبيئة) وتعمل الحكومة لمساندة هذه الوزارة ودعمها بالتنسيق بين سياساتها ، وتحقيق الالتزام من جميع الجهات المعنية وخاصة الجهات التطوعية (المجتمع المدني) الذي يضمن حماية جادة وفعالة للبيئة ، والذي يجب أن يقوم (أي الالتزام) على العوامل التالية من أجل تبنيه وتقبله :²

- وضع متطلبات يمكن الالتزام بها دون تعسف، أو ضرر بالبيئة يمكن تلافيه.
- المرونة و الاستمرارية والتقدم بإصرار نحو الهدف دون القفز نحو محددات الواقع، وبما يسمح بالتكيف في النظام المؤسسي.
- إدخال أفكار حديثة في عملية وبرامج الالتزام كتشجيع الإنتاج الأنظف أو الاتفاقيات المرحلية مع المنشآت المطلوب منها الالتزام.
- تنمية علاقات تعاون مع المطلوب منه الالتزام .
- تنمية الرقابة الذاتية وضمان تحقيقها بنزاهة وشفافية .
- و نشير إلى أن نظام الإدارة البيئية المتكاملة يتكون من عدة عناصر تنفذ بطريقة متتابعة لابد من الالتزام بها من قبل الحكومة أو الإدارة المركزية والإدارة المحلية لتحقيق ترشيد استهلاك الموارد بكافة أنواعها ، والحفاظ على البيئة بكافة مكوناتها ، وتبني مبدأ الملوث الدافع وهذا ما يحقق التنمية المستدامة للدولة و عليه يمكن حصر هذه العناصر فيما يلي:

1. الالتزام السياسي:

إن الإقتناع الكامل للقيادات السياسية في الدولة بأهمية ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة يعتبر أهم مراحل نظام الإدارة البيئية المتكاملة ، ويكون ذلك عن طريق وضع أهداف محددة للحفاظ على البيئة

¹ نفس المرجع ص80.

² نفس المرجع ص 81

بمشاركة الهيئات الحكومية وغير الحكومية مع وزارة البيئة والهيئات البيئية المنوط بها الحفاظ على البيئة ، على أن يتم إعلانها وأخذ التصويت عليها من المجالس الشعبية المحلية (البلدية و الولائية) والوطنية (البرلمان) لتحقيق التزام الشعب وكافة أجهزة الدولة بالعمل على تحقيق كافة هذه الأهداف ¹.

ولكي يتحقق الاندماج البيئي الجاد في سياسات الهيئات المختلفة لابد من تخصيص بند من بنود الميزانية في كل هيئة يخصص للإنفاق البيئي ، ويتم دعم هذا البند من حصيللة العائدات التي تحققها المؤسسات نتيجة الترشيح في استهلاك المياه والطاقة وتحصيل الرسوم التي تجنيها ميزانية الدولة ، (في الجزائر هناك صندوق إزالة التلوث) الذي تتمثل عائداته في الرسوم (الرسوم البيئية) . وهناك مصدر مهم ، وهو استرجاع المواد البلاستيكية والورق بإعادة تدويرهما إلى جانب الكثير من المدخرات الصناعية التي يمكن استرجاعها وإعادة تصنيعها ، أيضا لا يمكن إهمال الوفرة في التكلفة الصحية ، إذا ما اتخذت الدولة مبدأ الوقاية عوض أن تتحمل تكاليف باهظة لمعالجة الأمراض الناتجة عن التدهور البيئي ، كما يشكل تحصيل الغرامات عند عدم التزام الأفراد بالقوانين البيئية مصدر مالي ².

2. وضع التشريعات البيئية الملزمة:

يتطلب الوصول إلى الأهداف المعلنة من طرف الدولة وضع القوانين و التشريعات الملزمة لكافة الأفراد في المجتمع ، وذلك من أجل الحفاظ عن البيئة الطبيعية و المشيدة لاسيما فيما يتعلق بتحديد معدلات الانبعاثات الغازية والسائلة والصلبة ، ومحددات الضوضاء المسموح بها سواء تعلق الأمر في بيئة خارجية أو البيئة الداخلية للأماكن المغلقة ، كما تهدف إلى تبني السياسات الداعمة للإنتاج الأنظف وترشيح استهلاك المواد ودعم التصنيع المحلي للمعدات التي تحمي البيئة الداخلية والخارجية من التلوث كمعدات تصفية المياه ومعالجتها ومرشحات الهواء ومعدات الحد من الضوضاء ووسائل الحماية الشخصية للعاملين في النشاطات الصناعية المختلف للحفاظ على صحة العاملين ³.

أيضا يجب أن يتضمن القانون ترشيح استخدام موارد الطاقة، والاعتماد على الطاقات المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي ، وتسيير النفايات بكل أنواعها والحفاظ على المجالات المحمية ووضع حوافز اقتصادية (مثل الإعفاء من

¹ سامية جلال سعد مرجع سابق ص 10.

² نفس المرجع ص 10.

³ نفس المرجع ص 12.

(الضرائب). و في هذا الشأن أصدر المشرع الجزائري عدة قوانين على رأسها قانون 10 /03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و قانون تسيير النفايات ، تسيير الكوارث ، المياه ، المجالات المحمية ، المساحات الخضراء .

3. إنشاء الجهاز الحكومي المكلف بالبيئة :

إن من أصعب المهام على الدولة اختيار الكفاءات لإنجاز الدراسات المعقدة ، ووضع السياسات البيئية للدولة ، و إنشاء الجهاز الحكومي المكلف بالبيئة الذي تكون له القدرة على التعامل مع الوزارات المختلفة لتحقيق إدماج البعد البيئي في سياساتها بدون إحداث الحساسيات السياسية ، هذه الهيئة التي تتميز بالطموح الشديد لتحقيق الانجازات البيئية المطلوبة لاستدامة التنمية في الدولة من خلال الأعمال التالية :¹

- إيضاح الدور المتوقع من الوزارات والهيئات التابعة لها في الحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية من التدهور.

- متابعة التزام الوزارات بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية من قبل الهيئات التابعة لها وخاصة الهيئات المحلية المكلفة بالتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية.

- مساندة الجهات المختلفة في تبني سياسات الإدارة البيئية والمشاركة في وضع الخطط التنفيذية ومتابعة مدى نجاحها (يقصد بها وحدات الإنتاج).

- تقييم جدية دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة التي تقوم بها الهيئات الحكومية وغير الحكومية ، والتأكد من تحقيقها لمحددات القانون البيئي للدولة ، وصادقتها للبيئة وحفاظها على الموارد البيئية والبشرية والطبيعية العامة بها (المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة).

- إعداد بنك معلومات عن الحالة البيئية في المناطق المختلفة في الدولة يستعين بها خبراء وتقنيين في الدولة لإعداد وتقييم الآثار البيئية السلبية والإيجابية بهدف الحد من الآثار السلبية وتثمين الآثار الإيجابية ، وأيضا إعداد بنك معلومات عن دراسات تقييم الأثر البيئي في المناطق الجغرافية المختلفة للتعرف على التنبؤات البيئية في هذه المناطق .

- إعداد قوائم للجهات المعتمدة للقيام بدراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات بناء على خبراتها السابقة.

¹ نفس المرجع ص14.

- إعداد قوائم الخبراء الممكن الاستعانة بهم لتقييم دراسات تقييم الآثار البيئية المعدة من قبل الجهات مالكة المشاريع والتي يجب تقييمها بواسطة الهيئة المسؤولة عن حماية البيئة .

- إعداد شبكات رصد مكونات البيئة الطبيعية.
- المشاركة في وضع المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية المختلفة (التبني الإنتاج الأنظف).

- تخصيص أماكن المحميات الطبيعية ، ووضع الضوابط البيئية للمشروعات السياحية.

- تخصيص أماكن للتخلص من النفايات الصناعية الخطرة والطبية.
- دعم الجهود الهادفة إلى رفع الوعي البيئي داخل المجتمع خاصة في المجتمعات الصناعية و الزراعية، وأيضاً داخل أجهزة الإعلام لتوضيح دور الأفراد في حماية البيئة وأيضاً إدماج البعد البيئي في التعليم بكافة مراحله.

- التفاعل مع شكاوي الجمهور من طرف الإدارة بطريقة إيجابية .
وفي هذا الصدد أوضح البنك الدولي المشاكل البيئية والمتعلقة بنقص موارد المياه والتصحر، وتدهور مناطق السواحل، والتلوث الصناعي وبيئة المدن، وضعف الأجهزة الحكومية والتنفيذية في تطبيق قوانين البيئة (ضعف الهياكل البشرية ، ضعف الإمكانيات المادية) ¹ بالإضافة إلى عدم وجود التنسيق بين الهيئات بالإضافة إلى تأخر صدور النصوص التنظيمية للقوانين مما يعرقل فعاليتها وهذه من أسباب ضعف الإدارة.

4. إعداد الإطار البيئية في الهيئات المختلفة :

يستلزم تبني نظام الإدارة البيئية المتكاملة وجود كفاءات و إطار بيئية وهيكل وظيفي يتم من خلاله إدماج البعد البيئي وضمان التنمية المستدامة لكافة مشروعات الهياكل الإدارية المختلفة في الدولة.

و الإطار البيئية المطلوبة لابد لها من الحصول على درجات علمية متقدمة ويفضل من له الخبرة في العمل الميداني البيئي حيث تكون هناك فرصة للتخصص في مجال البيئة، وحتى يمكنهم اتخاذ القرارات التنموية السلمية التي لا تتعارض مع السياسة البيئية المخططة للدولة، كما يجب أن يشمل السلم الوظيفي خريجي الجامعات من أقسام البيئة وكذلك التخصصات ذات العلاقة بالصيغة البيئية التي أكتسبها

¹ نفس المرجع ص 18

الخريجون عند إعداد دراسة أو مشروع مرتبط بالبيئة ، وهذا حتى يتم الاستعانة بكافة التخصصات كون أن المجال البيئي يعتبر كقاسم مشترك لكافة النشاطات (سواء اقتصادية ، ثقافية ... الخ)¹.

لذا يجب على الإدارة المكلفة بالتوظيف أن تفتح مجال الوظيفة لهؤلاء لضمان السير الحسن للإدارة البيئية كما يجب تنظيم دورات بيئية متخصصة لاكتساب هذه الكفاءات المزيد من المهارات.

5. إعداد مؤشرات الأداء البيئي:

يجب أن تكون المؤشرات البيئية متلائمة مع محددات الدولة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذا نجد أن هذه المؤشرات تختلف من دولة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى داخل الدولة الواحدة ، غير أن هناك مؤشرات عامة يمكن تبنيها كمرحلة أولى في تقييم الأداء على أن يتم تحسينها وإضافة ما يناسب خصوصية المؤسسات وطبيعة المنطقة الجغرافية الموجودة فيها ، وكذلك العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الذي تخدمه المؤسسة ، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار مستوى ثقافة الأفراد ووعيهم بتأثير التدهور البيئي ومسؤوليتهم في الحد منه.

و يمكن تحديد بعض مؤشرات الأداء البيئي على مستوى الدولة كالآتي²:

- نسبة الأراضي المشغولة بالنشاطات السكانية بالنسبة للأراضي الكلية المملوكة للدولة.
- نسبة المساحات الخضراء إلى المساحات المأهولة بالسكان في الريف والمدن . عدد المنتجات الصناعية الصديقة للبيئة .
- نسبة الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية بالنسبة للاستثمار في الطاقة الكهربائية .
- مدفوعات الدولة لاستيراد السجائر ومواد التدخين مقابل مدفوعاتها لاستيراد المواد الغذائية.
- نسبة الإعفاءات الجمركية بالنسبة لمستوردي الأجهزة الصديقة للبيئة .
- نسبة المدن ذات المواقع المعدة للتخلص من النفايات بالنسبة لعدد المدن الإجمالي للدولة.

¹ نفس المرجع ص20.

² نفس المرجع ص 23.

- نسبة عدد المناهج المدمج بها البعد البيئي بالنسبة لعدد المناهج الكلية في التعليم الأساسي والتعليم الجامعي في السنة الدراسية الواحدة.
- نسبة ساعات الإعلام البيئي الإذاعي بالنسبة لساعات البث الإذاعي الكلي في السنة (كذلك بالنسبة البث التلفزيوني).
- ما هي عدد مساحات الصفحات المتخصصة في البيئة بالنسبة لإجمالي الصفحات في الجرائد والمجلات.

ب. الإدارة البيئية على مستوى وحدات الإنتاج: (المؤسسات الاقتصادية):

تعني منظومة الإدارة البيئية في المنشآت الاقتصادية معالجة منهجية للرعاية البيئية في كل جوانب النشاط الاقتصادي في المجتمع، و هي تهتم بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة إذا لم تشمل الاعتبارات البيئية (الحوادث، التنافس في السوق).¹

وهناك عدد من العوامل تدفع إلى الاهتمام بمسألة الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص كما هناك آليات يجب أن تتبعها هذه المؤسسات و سنحاول التطرق إلى هذه الدوافع و الآليات تباعا كما يلي:

1. دوافع الأخذ بالإدارة البيئية داخل المؤسسات :

يمكن حصر هذه الدوافع التي تعتبر أساسية و ضرورية لتطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في النقاط التالية:

- التشريعات واللوائح (الملزمة لدمج البعد البيئي).
- الضغط الاجتماعي.
- المنافسة في السوق المحلية أو الإقليمية أو العالمية.
- الاعتبارات المالية.(تحسب الخسائر في مجال التلوث على شكل ضرائب)
- متطلبات سوق التصدير .

- التشريعات واللوائح:

إن وضع الإستراتيجيات والتشريعات واللوائح التنظيمية البيئية ، يعتبر من العوامل الأساسية لتحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات الاقتصادية كأسلوب إلزامي، كما يمكن تطبيق الاتفاقيات الطوعية بين أجهزة تحقيق الالتزام والمنشآت الاقتصادية كأسلوب جديد من أجل تحقيق الالتزام واللوائح، و من أهم الأحكام التي يجب أن يتضمنها الالتزام هو تحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية في إحداث التلوث البيئي ،

¹ نادية حمدي صالح مرجع سابق ص82.

وتقييم حجم التعويضات المطلوبة لإصلاح التلف، أو تقديم حوافز اقتصادية لتنشيط جهود الالتزام.¹

- **الضغط الاجتماعي :** ونقصد به ضغط القوة الشعبية عن طريق الجمعيات البيئية على الأجهزة الحكومية و المنشآت الصناعية لوقف التلوث و إصلاح التلف البيئي وقد يأخذ هذا الضغط أشكالا كالإشهار في وسائل الإعلام أو المتابعة القضائية أو مقاطعة المنتجات و كل أشكال الضغط الأخرى.²

- **المنافسة في السوق :** يؤدي الأداء البيئي المتدهور إلى عزوف المستهلكين عن المنتجات هذه المؤسسة ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها ، وأيضا إلى استبعاد منتجها عن السوق العالمية لعدم مطابقته للمواصفات المفروضة دوليا خاصة إذا كانت مواد محظورة الاستخدام والاستعمال.³

- **الاعتبارات المالية:** وتتمثل في الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية وأيضا مخلفات الإنتاج، وفرض الرسوم والضرائب (مبدأ الملوث الدافع) ، وارتفاع تكلفة الاستثمار ورسوم التأمين لدى البنوك وشركات التأمين .⁴

- **متطلبات سوق التصدير:** وهي متطلبات السوق العالمية الجديدة في فرض متطلبات بيئية على منتجات الدول المخصصة للتصدير خاصة (مواصفات الجودة البيئية 14000إيزو) ، وهذا من أجل تحسين المنافسة في السوق عن طريق التحسينات في التكنولوجيات المستخدمة.⁵

2. آليات الإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية:

هذه الآليات تتعلق بالمؤسسة بحد ذاتها و ذلك عن طريق إدارة متخصصة تعمل على دمج الاعتبارات البيئية الملائمة في العمليات الصناعية، و معالجة مشاكل حماية البيئة و سلامة العاملين.و يمكن حصرها في أربعة أنشطة رئيسية يتم تنفيذها على المراحل التالية:⁶

¹ نفس المرجع ص 84.

² نفس المرجع ص 85.

³ - نفس المرجع ص 85.

⁴ - نفس المرجع ص 86.

⁵ - نفس المرجع ص 87.

⁶ - سامية جلال سعد المرجع السابق ص 234.

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية و الإشراف على تنفيذ إجراءات تصحيحية جديدة لمعالجة و الحد من التلوث في الوحدات الإنتاجية و لتحقيق الالتزام بالقوانين و اللوائح البيئية.

- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف و التقليل من التلوث كاستخدام المواد غير الملوثة و تعديل المعدات و تصميم المنتج بما يتلاءم و حماية البيئة من الملوثات.

- زيادة الوعي البيئي لدى العاملين و تقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.

- ترشيد استخدام الموارد باستخدام التقنيات الحديثة .
و بعد الاعتماد على هذه الآليات يجب العمل على وضع برنامج يحتوي على:
المرحلة التمهيدية و تتضمن على الخصوص:

وضع لوائح عامة و قطاعية و تعليمات داخلية تقرها الإدارة التنفيذية للإنتاج ، و إعداد اشتراطات البيئة و إرشادات، و مراجعة مدى التزام المنشأة بالقوانين و التشريعات البيئية، و تقييم الاحتياجات اللازمة لإعداد الإطارات البشرية في مجال الإنتاج الأنظف مع وضع برامج للتدريب، كما يجب أن تشمل المرحلة التمهيدية دراسة احتمالات الحوادث الصناعية و البيئية نتيجة لعمليات الإنتاج و وضع خطة لمواجهتها.

مرحلة الأنشطة المستمرة و تتضمن :

-الإقلال من الفاقد في عمليات الإنتاج و تدوير المخلفات.
- ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج و المياه و الطاقة.(الطاقات المتجددة)
- المراجعة البيئية الدورية للمنشآت (الجودة،المطابقة،التقنيات،الأساليب،نوعية البيئة،خدمات..)

3.بعض مؤشرات الأداء البيئي على مستوى المؤسسات:

و يتعلق الأمر مثلا بنسبة المياه المستخدمة بواسطة الفرد في السنة (الفرد العامل داخل الهيئة)، و كميات النفايات التي يخلفها الفرد في السنة، و كمية استهلاك الفرد للطاقة سنويا، و المسافة التي يقطعها العاملون في المشي للحضور للعمل.

و يمكن إدراج بعض المؤشرات المتعلقة بثقافة الإدارة البيئية كعدد ساعات التعليم والتدريس البيئي بالنسبة لعدد ساعات التدريب الكلي في السنة (عدد المشاركين فيه مقارنة مع العدد الإجمالي لهم).¹

المطلب الثالث: بعض تطبيقات الادارة البيئية في المؤسسات بالجزائر

يعتبر قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة² هو القانون الاطار الذي تضمن الأسس و المبادئ التي تعمل على تسيير البيئة تسييرا يعتمد فيه على جملة من الأدوات تتعلق بنظام المعلومات و التخطيط و الرقابة و التقييم البيئي و المشاركة.

و لقد تركز قانون حماية البيئة على ثمانية مبادئ مستلهمة من المبادئ الموضوعية من طرف المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية .

و تتمثل هذه المبادئ الوطنية البيئية في:³

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** على أساسه يمنع كل نشاط من شأنه أن يلحق ضررا بالتنوع البيولوجي.

- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:** وفقا لهذا المبدأ ينبغي تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء و الهواء و الأرض و باطن الأرض التي تعتبر جزء لا يتجزأ من التنمية .

- **مبدأ الاستبدال:** يقوم هذا المبدأ على استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها ، ويختار هذا النشاط الأخير حتى و لو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

- **مبدأ الاندماج:** أساس هذا المبدأ هو دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة عند إعداد المخططات و البرامج القطاعية و تطبيقها.

- **مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** و ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة و بتكلفة اقتصادية مقبولة ، كما يلزم هذا المبدأ كل شخص يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

- **مبدأ الحيطة:** مضمون هذا المبدأ هو ألا يكون عدم توفر التقنيات سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية و المتناسبة ، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضررة بالبيئة .

¹ - نفس المرجع ص 25.

² - قانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 ، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. ج ر رقم 43.

³ - أنظر المادة 03 من القانون رقم 10-03 مرجع سابق

- **مبدأ الملوث الدافع:** يقضي هذا المبدأ بأن يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه و إعادة الأماكن و بيئتها الى حالتها الأصلية.

- **مبدأ الإعلام و المشاركة:** الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة و المشاركة في الاجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة .

كما وضع القانون أدوات للتسيير البيئي تتشكل من المقومات التالية:¹

- الإعلام البيئي.
- تحديد المقاييس البيئية.
- تخطيط الأنشطة البيئية.
- نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية .
- تحديد للأنظمة القانونية الخاصة و الهيئات الرقابية .
- تدخل الأفراد و الجمعيات في مجال حماية البيئة.
- و سنحاول أن تقتصر دراستنا في هذا المجال على المقاييس البيئية و تخطيط
النشطة البيئية الصناعية و دراسات تقييم الأثر البيئي للمؤسسات.
- أولا : بالنسبة لتحديد المقاييس البيئية.**

يجب أن تضمن الدولة حراسة مختلف مكونات البيئة ، و أن تضبط القيم القصوى و مستوى الإنذار و أهداف النوعية ، لاسيما فيما يتعلق بالهواء و الماء و الأرض و باطنها و كذا إجراءات حراسة هذه الأوساط المستقبلية .

و في هذا الاطار عملت الدولة على وضع استراتيجية وطنية تعمل على
تقليص الخسائر الاقتصادية و تحسين التنافسية من خلال:²

- عقلنة استعمال الموارد المائية.
- عقلنة استخدام الموارد الطاقوية.
- عقلنة استعمال المواد الأولية في الصناعة.
- رفع معدل رسكلة النفايات و استعادة المواد الأولية.
- تحسين التسيير البيئي، التحكم في تكاليف الإنتاج، صورة و سمعة القيمة التجارية للمؤسسات، وترقية التكنولوجيات النقية.
- تحويل أو إغلاق المؤسسات العمومية الأكثر تلوثا و الأقل مردودية ماليا.

¹ - المادة 5 من القانون رقم 10-03. المرجع السابق

² - وزارة تهيئة الإقليم و البيئة تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2005 ص 28.

- و بناء على ما سبق صدر قانون خاص بالتقييس و هو القانون رقم 04-04: ¹ يهدف الى :
- تحسين جودة السلع و الخدمات ، ونقل التكنولوجيا.
 - التخفيف من العوائق التقنية للتجارة .
 - إشراك الأطراف المعنية في التقييس و احترام مبدأ الشفافية.
 - تجنب التداخل و الازدواجية في أعمال التقييس.
 - التشجيع على الاعتراف المتبادل باللوائح الفنية و المواصفات و إجراءات التقييم ذات الأثر المطابق.
 - اقتصاد الموارد و حماية البيئة.
 - تحقيق الأهداف المشروعة.
- و عمل هذا القانون على تحديد بعض المصطلحات و هي:
- **التقييس:** النشاط الخاص المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال موحد و متكرر في مواجهة مشاكل حقيقية أو محتملة يكون الغرض منها تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين ، و يقدم وثائق مرجعية تحتوي على حلول لمشاكل تقنية و تجارية تخص المنتجات و السلع و الخدمات التي تطرح بصفة متكررة في العلاقات بين الشركاء الاقتصاديين و العلميين و التقنيين و الاجتماعيين.
 - **المواصفة:** وثيقة غير إلزامية توافق عليها هيئة تقييس معترف بها ، تقدم من أجل الاستخدام العام المتكرر ، القواعد و الإشارات أو الخصائص المتضمنة الشروط في مجال التغليف و السمات المميزة أو اللصقات لمنتجات أو عملية أو طريقة إنتاج معينة.
 - **المنتج:** كل مادة أو مادة بناء أو مركب أو جهاز أو نظام أو إجراء أو وظيفة أو طريقة.

و لقد جاء في بعض أحكامه و أحكام النصوص التطبيقية له ما يلي :

- تكون المنتجات التي تمس بأمن و بصحة الأشخاص و/أو الحيوانات و النباتات و البيئة موضوع إشهاد إجباري للمطابقة.² و المعهد الجزائري للتقييس هو المخول الوحيد لتسليم شهادات المطابقة الإلزامية للمنتجات المصنعة محليا. أما المستوردة فتسلمها الهيئات المؤهلة لبلد المنشأ و المعترف بها من المعهد الجزائري للتقييس.³

¹ - المادة الأولى من القانون رقم 04-04 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 هـ الموافق 23 يونيو سنة 2004 يتعلق بالتقييس ج ر رقم 41.

² - المادة 22 من القانون رقم 04-04.

³ - المادة 14-15 من المرسوم التنفيذي رقم 05-465 مؤرخ في 4 ذي القعدة 1426 الموافق 6 ديسمبر 2005 يتعلق بتقييم المطابقة. ج ر رقم 80.

- يتم الإشهاد على مطابقة منتج ما للوائح الفنية و المواصفات الوطنية بتسليم شهادة المطابقة أو تجسد بواسطة وضع علامة المطابقة على المنتج.¹
- تعد المواصفات الوطنية من قبل الهيئة الوطنية "المعهد الجزائري للتقييس".²
- لا تعد اللوائح الفنية و المواصفات الوطنية و لاتعتمد و لاتطبق بهدف و/أو بغرض إحداث عوائق غير ضرورية للتجارة.³
- عندما تكون المواصفات الدولية ذات الصلة متوفرة أو عندما يكون إنجازها وشيكا فإنها تستخدم كأساس للوائح الفنية و المواصفات الوطنية إلا إذا كانت غير مجدية أو غير مناسبة لتحقيق الأهداف المشروعة و المنشودة ، بسبب مستوى حماية غير كافية أو بسبب عوامل مناخية أو جغرافية أساسية أو مشاكل تكنولوجية أساسية.⁴
- تطبق اللوائح الفنية و المواصفات الوطنية بكيفية غير تمييزية على المنتجات المستوردة من أي دولة أخرى عضو و على المنتجات المماثلة ذات منشأ وطني.
- هيئات تقييم المطابقة هي المخابر ، هيئات التفتيش، هيئات الإشهاد على المطابقة.⁵

و يتم اعتمادها من طرف الجيراك .⁶

- يشمل الاشهاد على المطابقة :الاشهاد على المطابقة الخاصة بالأشخاص،الخاصة بالمنتوج ، الخاصة بالنظام (تسيير الجودة ،تسيير البيئة ،تسيير السلامة الغذائية ،تسيير الصحة و السلامة في الوسط المهني).⁷
- ثانيا : تخطيط الأنشطة البيئية.**

مع تزايد الاهتمام بقضايا حماية البيئة و بروز نظرية التنمية المستدامة، أخذت الدعوة إلى ضرورة التخطيط البيئي كأحد أهم الوسائل العلمية في الحفاظ على البيئة و كآلية راشدة للتنمية تعمل على الارتقاء بالواقع البيئي نحو الأفضل ، والأحسن و الأجل ،و نحو تحقيق الصحة و السلامة الحيوية و البيئية .⁸

¹ - المدة 19 من القانون رقم 04-04 .

² - المادة 12 من نفس القانون.

³ - المادة 5 من نفس القانون.

⁴ - المادة 6 من نفس القانون.

⁵ - المادة 4 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 05-465.

⁶ - المرسوم التنفيذي رقم 05-466 يتضمن انشاء الهيئة الجزائرية للإعتماد و تنظيمها و سيرها "ألجيراك".

⁷ - المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 05-465.

⁸ - د. محسن أحمد الخضير السباحة البيئية مجموعة النيل العربية 2005 ص231 .

فمن خلال التخطيط البيئي فقط يمكن التأكد من أن المجتمع ينال الفوائد المرجوة من التنمية و في الوقت ذاته أن الموارد البيئية يبقى محافظ عليها من أجل الاستعمال المستقبلي.¹

وفي هذا الإطار ألزم قانون حماية البيئة الوزارة المكلفة بحماية البيئة بإعداد مخططا وطنيا للنشاط البيئي و التنمية المستدامة، يحدد فيه مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها في مجال البيئة.

و في مجال التخطيط البيئي الصناعي أحرزت السياسة الجوارية لمكافحة التلوث الصناعي على تقدم ملحوظ في مجال الوقاية من التلوث الصناعي و مكافحته خلال السنوات الأخيرة، بعدما سمحت سياسة التشاور بتحقيق توعية في أوساط المتعاملين الصناعيين بمشكلات البيئة و ضرورة الشروع في مشاريع ملموسة من أجل تقليص النفایات المترتبة على الأنشطة الصناعية، و فعلا أبدت بعض الصناعات التزامها بالتكفل بمشكلات البيئة على مستوى مؤسساتها، و لتجسيد هذه السياسة اعتمد التخطيط البيئي الصناعي مجموعة من الآليات نتطرق إليها كالتالي:²

1: آليات جديدة للتسيير البيئي

تتعلق بوضع سلسلة من الأدوات ترتبط بالتسيير البيئي لاسيما دراسات الآثار على البيئة، و الدراسات التدقيقية البيئية، ونظام التسيير البيئي، و عقود النجاعة، و الميثاق البيئي للمؤسسة و مندوبي البيئة.

أ. التدقيق البيئي

لقد تم إنجاز دراسات تدقيقية بيئية حول عدد من الوحدات الصناعية في إطار مشروع مراقبة التلوث الصناعي، وتطلعنا هذه الدراسات على الأوضاع البيئية للوحدات الصناعية استنادا إلى مقاييس البيئة إيزو 14000 و تشكل هذه الدراسات أولى مرحلة نحو إقامة منظومة تسيير بيئية وفق مقاييس إيزو 14001، وفي المرحلة الأولى 2001-2002 شكلت ثلاث وحدات صناعية موضوع دراسة تدقيقية بيئية وفق مقاييس إيزو 14001 و يتعلق الأمر بمصنع الاسمنت بحامة بوزيان و مركب محركات الجرارات لوادي حيمي و مصنع الدباغة الأوراسية بباتنة.

¹ - حسن حميدة التخطيط البيئي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في التشريع الجزائري رسالة دكتوراه كلية الحقوق

جامعة سعد دحلب البلدة ديسمبر 2009. ص 122

² - نفس المرجع ص 299 و ما بعدها .

و نشير إلى مصنع فيرموس ببئر العائر الذي خضع للتصديق حسب مقاييس إيزو 14000 في شهر ديسمبر 2003، وهناك مؤسسات أخرى تابعة لقطاعات مختلفة (حوالي 10 مؤسسات) هي في طور التصديق على أساس هذا المقياس.¹

ب. منظومة التسيير البيئي

لقد استفادت المؤسسات الصناعية من التشجيع الكامل من أجل العمل على إقامة منظومة تسيير بيئية تشمل أحد الحوافز الرئيسية في السنوات القادمة التي تنظم فيها الجزائر إلى منطقة التبادل في حدود 2010.

كما تم من جهة أخرى إنجاز عملية تكوين المكونين سنة 2002 لصالح هياكل وطنية مختصة في الدراسات بهدف مواكبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في وضع أسس منظومة تسيير بيئية زيادة على ذلك تم إبرام اتفاق شراكة بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وزارة الصناعة التقليدية و الحكومة الكندية، يرمي إلى مساعدة هذه المؤسسات على تقليص الخسائر الناجمة عن التبذير و بعض الحوادث و تحقيق أرباح اقتصادية و تحسين صحة العمال و أمنهم و احترام الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة من خلال إنجاز دليل يعتبر كأداة فعالة لتجسيد برنامج تكويني لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.²

ج. عقود النجاعة

هي أداة من الأدوات الهامة التي تسمح بتحديد الالتزامات في كل الإدارات في مجال حماية البيئة بين وزارة تهيئة الإقليم و البيئة والسياحة و الصناعيين، و تقوم الإدارة هنا بتحديد وسائل دعم و مساندة الصناعيين و مواكبتهم في تحقيق أهدافهم الإستراتيجية و تنفيذ مخططات مشاريعهم البيئية.

و لقد تم إبرام عقود نجاعة بيئية مع عدد من المؤسسات الصناعية لقطاعات مختلفة من الصناعات و المستشفيات (مستشفى مصطفى باشا، و مستشفى منتوري بالقبة) ترمي إلى ترقية إجراءات إدارية لمكافحة التلوث و حماية البيئة في إطار شراكة فعالة ما بين وزارة البيئة و المؤسسات الصناعية.³

¹ - راجع تقرير وزارة تهيئة الإقليم و البيئة لسنة 2005 ص 381.

² - راجع نفس المرجع ص 381.

³ - حسب تقرير وزارة تهيئة الإقليم و البيئة لسنة 2005 فقد تم إبرام عقود نجاعة بيئية مع 21 مؤسسة، و 12 عقد آخر في طور المصادقة، و 56 عقد نجاعة قيد التفاوض منها 29 مؤسسة خاصة بصناعة البلاستيك تقع في البلدة. راجع الصفحة رقم 382 من التقرير.

د . ميثاق التنمية المستدامة للمؤسسة الصناعية

لقد انضم إلى السياسة البيئية الصناعية الجديدة عدد هائل من الصناعيين (حوالي 2635 حسب تقرير 2005) بالتوقيع على ميثاق المؤسسة ويشكل هذا الميثاق مصبا أوليا مشتركا باتجاه دعم و تعزيز إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن إستراتيجية هذه المؤسسات.

و أصبحت هذه المؤسسات التي وقعت على الميثاق أكثر قناعة بحماية البيئة لكونها تشكل احد العوامل الحاسمة في التنمية المستدامة و إحدى ضمانات ديمومتها و مشروعيتها في إطار إرساء أسس متينة لنمو اقتصادي و حماية البيئة و عدالة اجتماعية.

و على هذا الأساس التزمت هذه المؤسسات بدمج التسيير البيئي ضمن أولوياتها الأساسية و دعم أعمال وضع إطار تشاوري يجمع مختلف المتعاملين الصناعيين و المواطنين و السلطات المحلية، يهدف إلى المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة و ترسيخها في الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.¹

هـ. مندوبو البيئة في المؤسسات ذات المخاطر

تطبيقا لنص المادة 28 من القانون رقم 10-03، قامت عدد من المؤسسات الصناعية بتنصيب مندوبيات للبيئة تتمثل مهمتها في إعداد تصورات و تنفيذ مخطط لمكافحة التلوث داخل المؤسسة بشكل يسمح لها بالمطابقة مع مقتضيات حماية البيئة.²

ثالثا: الرقابة القبلية المفروضة على المؤسسات

يمكن أن نلخص هذه الرقابة في وسيلتين ، الوسيلة الأولى تتمثل في تقييم الآثار البيئية للمشاريع و الوسيلة الثانية هي الترخيص بالنسبة للمؤسسة تالمصنفة ، و سنحاول التطرق إليهما كما يلي:

1 : تقييم الآثار البيئية للمشاريع .

لقد أخضع القانون البيئي الجزائري مشاريع التنمية التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة إلى نظامين لتقييم الآثار البيئية حسب الحالة وهي:³

¹ - راجع تقرير وزارة تهيئة الإقليم و البيئة لسنة 2005 ص 382.

² - تنص المادة 28 من القانون رقم 10-03: "يعين كل مستغل لمنشأة مصنفة خاضعة لترخيص مندوبا للبيئة"

³ - أنظر المادة 18 من المرسوم 07-145 المؤرخ في 19 مايو 2007 الذي يحدد مجال تطبيق و محتوى و كفاءات المصادقة على دراسة و موجز التأثير على البيئة. ج ر رقم 2007/34

دراسة التأثير على البيئة بالنسبة للمشاريع التي لها تأثير هام على البيئة و
يوافق عليها بقرار من الوزير .
موجز التأثير على البيئة بالنسبة للمشاريع التي لها تأثير ضعيف على البيئة و
يوافق عليها بقرار من الوالي.

حيث تهدف هذه الدراسة و موجز التأثير على البيئة الى تحديد مدى ملاءمة إدخال المشروع في بيئته مع تحديد و تقييم الآثار المباشرة و /أو غير المباشرة للمشروع و التحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع¹ المعني.

و في هذا الشأن صدر نصا تنظيميا تطبيقا لنص المادة 15 و 16 من القانون رقم 10-03 يحدد بالتفصيل محتوى ملف الدراسة .² حيث من بين المحتويات :
- تحليل البدائل المحتملة لمختلف خيارات المشروع (الاقتصادية و التكنولوجية والبيئية)

- الوصف الدقيق للحالة الأصلية للموقع و المحتمل تأثرها بالمشروع.
- تقدير أصناف و كميات الرواسب و الاتبعثات و الأضرار (النفايات و الضجيج و الحرارة و الاشعاع و الاهتزازات و الروائح و الدخان)
- تقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة و غير المباشرة على المدى القصير و المتوسط و الطويل لمشروع على البيئة (الهواء و الماء و التربة و الوسط البيولوجي و الصحة).
- الآثار المتراكمة التي يمكن أن تتولد خلال مختلف مراحل المشروع.
- وصف التدابير المزمع اتخاذها من طرف صاحب المشروع للقضاء على الأضرار المترتبة على إنجاز مختلف مراحل المشروع أو تقليصها و /أو تعويضها.
- مخطط تسيير البيئة و هو برنامج متابعة تدابير التخفيف و / أو التعويض المنفذة من قبل صاحب المشروع.
- الآثار المالية الممنوحة لتنفيذ التدابير الموصى بها.

2 : الترخيص المسبق للمؤسسات المصنفة

المؤسسات المصنفة هي تلك المنشآت التي قد تتسبب في أضرار على الصحة العمومية و النظافة و الأمن و الفلاحة و الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية و المواقع و المعالم و المناطق السياحية أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار.³

1 - أنظر المادة 2 من نفس المرسوم السابق.

2 - المرسوم التنفيذي رقم 145-07 .

3 - حدد المرسوم التنفيذي 07 - 144 قائمة المنشآت المصنفة ، ج.ر رقم 34 لسنة 2007

و تخضع المنشآت المصنفة حسب أهميتها وحسب الأخطار أو المضار التي تنجر عن استغلالها لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني عندما تكون هذه الرخصة منصوص عليها في التشريع المعمول به، و من الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وتخضع لتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني المنشآت التي لا تتطلب إقامتها دراسة تأثير ولا موجز التأثير.¹

و يسبق تسليم الرخصة المذكورة أعلاه، تقديم دراسة التأثير أو موجز التأثير ، و تحقيق عمومي و دراسة تتعلق بالأخطار و الانعكاست المحتملة للمشروع على الصحة العمومية و النظافة و الأمن والفلاحة و الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية و المواقع و المعالم و المناطق السياحية أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار.² و بالنسبة لدراسة الخطر فهي تهدف الى تحديد المخاطر المباشرة أو غير المباشرة التي تعرض الأشخاص و الممتلكات و البيئة للخطر من جراء نشاط المؤسسة سواء كان السبب داخليا أو خارجيا ، حيث تسمح هذه الدراسة بضبط التدابير التقنية للتقليل من احتمال وقوع حوادث و تخفيف آثارها.³

خاتمة :

و ختاماً للموضوع يمكن أن نعطي بعض التوصيات بناء على ما قدمناه من جانب نظري من الآليات التقنية و القانونية للإدارة البيئية للمؤسسات من أجل الحصول على منتج نظيف و لذلك يمكن أن نوصي بما يلي :

- ترشيد استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية سواء على مستوى المنظمة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة و من ثم يمكن الوصول إلى أول طريق التنمية المستدامة.

- تطبيق نظام الإنتاج الأنظف الذي يساعد على تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية و الحد من التلوث و توليد المخلفات، وتحسين الأداء البيئي بتقليل ردود فعل العملية الإنتاجية و ما يرتبط بها من عمليات مثل استخراج المواد الخام و نقلها و تخزينها و نقل و توزيع المنتج و التخلص من نفاياته و أثر ذلك على البيئة.

1 - أنظر المادة 19 من القانون رقم 03-10، ج.ر رقم 03/43

2 - أنظر المادة 21 ق 03-10 مرجع سابق.

3 - المادة 12 من المرسوم 06-198 المؤرخ في 31 مايو 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ج ر رقم 06/37

- التوافق مع القوانين و التشريعات البيئية السارية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي و هذا يؤدي إلى اندماج المنظمة فعلياً في قطاع الصناعة التي تنتمي إليها كما يبرز التزامها بمسئولياتها الاجتماعية و التي هي بالتالي أحد عناصر استمرارية المنظمة في بيئة الصناعة و تحقيق القبول الاجتماعي لها.

- ضمان أسلوب التحسين المستمر و الذي هو جوهر نظام إدارة الجودة الشاملة كلفسة و إستراتيجية، هذا إلى جانب تحسين قنوات الاتصال بين المنظمة و الجهات الحكومية المعنية و التي تعتبر أحد أصحاب المصلحة في وجود و استمرارية المنظمة.

- تطبيق خطوات الإدارة البيئية للحصول على تقدير و اعتراف الجهات العالمية مما يحقق القبول للمنظمة عالمياً و مما يزيد من فرص و جودها بالأسواق العالمية.

- المشاركة و المساهمة في رفع و زيادة الوعي البيئي مما يساند المنظمة في تحقيق أهدافها البيئية حيث تسود في هذه الحالة ثقافة بيئية عامة داعمة للبيئة.

- إدراج القانون البيئي للتربية البيئية ضمن أدوات تسيير البيئة كونها هي الأساس لإرساء الوعي البيئي في المجتمع، مع إرساء مفهوم المواطنة الذي يقوم على أساس الاتصال المتبادل بين المحكوم و الحاكم، وهذا لتمكين المواطن من ممارسة حقه في الإعلام بكل حرية و مسؤولية.

- كما نؤكد على البعد الفني لحماية البيئة باعتماد الخبرة و تأسيس المحاكم الخاصة بالبيئة، و اعتماد التخطيط الاستراتيجي حتى على المستوى المحلي. و العمل على تنسيق الجهود بين العاملين في مجال البيئة و اتخاذ المبادرات العملية و العلمية.

- إن الخطة التي أعدتها المؤسسة الإنتاجية مهما كانت محكمة في إعدادها و متفقة مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي، فإنها تصبح مجرد حبر على ورق، إذا لم يكن هناك جهاز تنفيذي فعال يؤمن بما تتضمنه تلك الخطة من أهداف و لديه الرغبة و المقدرة بفعالية لتحقيق تلك الأهداف. و من أوجه الاهتمام بالجهاز الإداري رفع كفاءة العاملين به عن طريق التدريب العلمي المتواصل، زيادة الحوافز المادية و المعنوية لهؤلاء العمال بما يحقق نوعاً من التناسب بين دخولهم و مستوى المعيشة اللائق بهم، الأمر الذي يدفعهم إلى تكريس كل وقتهم للعمل الجاد و الفعال.

- يجب التوصيف الدقيق لمختلف أنواع الوظائف الفنية و غير الفنية التي يقتضيها ذلك الجهاز الإداري، مع الاقتصار عند التعيين على من تتطلبهم تلك

الوظائف فقط -إتباع الأساليب العلمية و التكنولوجيا في الإدارة- التحرر من القيود البيروقراطية أو الروتينية..الخ.

- نقترح بإنشاء و تفعيل الجمعيات المتخصصة في حماية المستهلك ، يكون لها الدور الفعال في نشر الوعي البيئي لدى المواطنين، و مساعدة الإدارات و المؤسسات البيئية الموكلة لها مهمة المراقبة و التنفيذ بإمدادها بالمعلومات و الآراء و الاقتراحات، على أن تمنح هذه الأخيرة للجمعيات فرص المشاركة عن طريق تمكّنها من الإطلاع على الإطار القانوني لإمكانية المطالبة و مساءلة المتسببين في إحداث أضرار بيئية.

- كما نقترح من أجل تجسيد الآليات التقنية و المؤسساتية و القانونية السالفة الذكر انه لا بد أن تدعم المنظومة القانونية بقانون جنائي بيئي بما يضمن تطبيق فعال للأحكام النصوص البيئية و بما يضمن مراقبة جادة من طرف المؤسسات و الهيئات الموكلة لها مهمة المراقبة خاصة إذا ما خصص المشرع محاكم خاصة تنظر في المنازعات البيئية.

قائمة المراجع :

1. حسين عبد العال محمد الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة و المواصفات القياسية .دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر 2006.
2. حسن حميدة التخطيط البيئي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في التشريع الجزائري رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة سعد دحلب البلدة ديسمبر 2009.
3. نادية حمدي صالح الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات) المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003.
4. سامية جلال سعد الإدارة البيئية المتكاملة المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2005.
5. محسن أحمد الخضيرى السياحة البيئية مجموعة النيل العربية 2005 .
6. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2005 ص 28.
7. قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 ، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. ج ر رقم 43.
8. قانون رقم 04-04 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 هـ الموافق 23 يونيو سنة 2004 يتعلق بالتقييس ج ر رقم 41.

- 9. المرسوم التنفيذي رقم 05-465 مؤرخ في 4 ذي القعدة 1426 الموافق 6 ديسمبر 2005 يتعلق بتقييم المطابقة. ج ر رقم 80.**
- 10. المرسوم التنفيذي رقم 05-466 مؤرخ في 4 ذي القعدة 1426 الموافق 6 ديسمبر 2005 يتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للإعتماد و تنظيمها و سيرها "ألجيراك". ج ر رقم 80.**
- 11. المرسوم 06-198 المؤرخ في 31 مايو 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ج ر رقم 06/37**
- 12. المرسوم التنفيذي 07 - 144 قائمة المنشآت المصنفة ، ج.ر رقم 34 لسنة 2007**
- 13. المرسوم التنفيذي 07 - 145 المؤرخ في 19 مايو 2007 الذي يحدد مجال تطبيق و محتوى و كفايات المصادقة على دراسة و موجز التأثير على البيئة. ج ر رقم 2007/34**

